

Distr.: General
29 April 2014
Arabic
Original: Chinese

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

مقدم من جمهورية الصين الشعبية

(النص الأصلي باللغة الصينية وقُدِّمَ بصورة منفصلة. النص الانكليزي مُقدِّم كمرجع).



الرجاء إعادة استعمال الورق

270514 270514 14-03672 X (A)



تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جمهورية الصين الشعبية

طبقاً لما نصت عليه خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تعمل حكومات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لتنفيذ الإجراء ٥ من أجل "مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة"، وتقديم تقارير وطنية عن تنفيذها للإجراء ٥ والتعهدات الأخرى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف عام ٢٠١٤ ضمن إطار مشترك. وينص الإجراء ٢١ على أنه "كإجراء لبناء الثقة، تشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير، وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي". ويتضمن الإطار الذي نستخدمه لأعداد تقاريرنا عناوين موحدة للإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة، ويغطي جميع الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونحن نشجع جميع الدول الأطراف على استخدام هذا الشكل من التقرير وفقاً للإجراء ٢٠.

وتعد الصين واحدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وأكبر البلدان النامية في العالم. وتسعى الصين لإيجاد عالم يسوده السلام والاستقرار والرخاء، وتدعم النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يساهم في تحقيق هذه الغاية. وتعلق الصين أهمية كبيرة على المعاهدة باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتلتزم التزاماً صارماً بأحكام المعاهدة، وما برحت تبذل جهوداً متواصلة لتحقيق الأهداف الثلاثة للمعاهدة: عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتعزيز عالمية المعاهدة، وسلطتها، وفعاليتها.

واستجابة لطلب مؤتمري الأطراف لاستعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، تقدم الحكومة الصينية التقرير التالي عن تنفيذها للمعاهدة:

أولاً - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بتزع السلاح النووي

تلتزم الصين، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودولة حائزة للأسلحة النووية خاضعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التزاماً راسخاً بسياسة نووية واضحة وشفافة ومسؤولة، وتنفذ بإخلاص تعهداتها بتزع السلاح النووي. بموجب المعاهدة، وتقف إلى جانب الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ويسعد الصين أن ترى أن هذا الموقف قد لقي قبولاً متزايداً من جانب البلدان والمجتمع الدولي في السنوات الأخيرة.

وستواصل الصين العمل من جانبها للنهوض بالعملية العالمية لترع السلاح النووي، وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ألف - سياسات الأمن الوطني، والمبادئ والأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية

تناصر الصين وتشجع دائماً الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ولم يكن لدى الصين أي خيار سوى تطوير الأسلحة النووية في مرحلة ما من تاريخها لغرض وحيد، وهو الدفاع عن النفس، والحماية الذاتية، وضمان أمنها الوطني، وليس لغرض تهديد بلدان أخرى. وهي تدعو إلى الرد على التهديدات النووية، وكسر الاحتكار النووي، ومنع الحرب النووية، والقضاء على الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٦٤، وفي نفس اليوم الذي طورت فيه الصين أسلحتها النووية، أصدرت الحكومة الصينية بياناً تقترح فيه عقد مؤتمر قمة عالمي لمناقشة الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ودعت الصين أيضاً إلى التفاوض من أجل إبرام اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة النووية.

وتلتزم الصين دائماً باستراتيجية نووية للدفاع عن النفس. وتستند سياساتها المتعلقة بدور أسلحتها النووية واستعمالها، ووضعها التحذيري، ونطاق ترسانتها النووية، وتحديد الأسلحة النووية إلى هذا الالتزام. والغرض الوحيد لأسلحة الصين النووية هو الدفاع ضد الهجمات النووية المحتملة، وليس لتهديد أو استهداف أي بلد آخر على الإطلاق. ولم توفر الصين قط مظلة نووية لأي بلد آخر، ولم تنشر أية أسلحة نووية في أي بلد آخر. ولم تشارك الصين قط في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي. وهي لا تتنافس على الإطلاق مع بلدان أخرى في مجال إنتاج الأسلحة النووية أو كميتها أو حجمها، وهي تلتزم دائماً بإبقاء ترسانتها النووية عند الحد الأدنى الذي يتطلبه أمنها الوطني.

وتحترم الصين تعهداتها بآلا تبادر باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت وفي أي ظرف من الظروف. وعلى امتداد العقود القليلة الماضية، وفي كل الحالات التي تعرضت فيها الصين، سواء للتهديد النووي أو الابتزاز النووي أثناء الحرب الباردة، أو واجهت فيها تغيرات جذرية في البيئة الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، كانت الصين لا تحيد إطلاقاً عن التزامها، ولن تفعل ذلك أبداً.

وعملت الصين أيضاً بنشاط من أجل إبرام معاهدة متعددة الأطراف بشأن عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وقدمت رسمياً مشروع "معاهدة بشأن عدم المبادرة المتبادلة باستعمال الأسلحة النووية" للدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وتسعى الصين أيضاً إلى إبرام

اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

ويمكن أن تؤدي سياسة عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية إلى الحد من تهديد الأسلحة النووية، وتخفيض خطر نشوب حرب نووية، ومنع انتشار الأسلحة النووية. إنها خطوة هامة نحو نزع السلاح الكامل والشامل وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويعد تعهد الصين بعدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية في حد ذاته إجراءً حقيقياً من إجراءات نزع السلاح النووي.

وتعد الصين الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي تعهدت دون شروط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أصدرت الحكومة الصينية بياناً أعلنت فيه تأكيد ضمانتها الأمنية السلبية غير المشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتزامها بأن تقدم إليها ضمانات أمنية إيجابية. وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت الصين مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بياناً مشتركاً أعلنت فيه تأكيد التزامها بالضمان الأمني الوارد في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥). وبناءً على طلب أوكرانيا وكازاخستان، أصدرت الصين بيانين بشأن الضمانات الأمنية إلى هذين البلدين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وشباط/فبراير ١٩٩٥ على الترتيب.

وتعتقد الصين أن ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفاوض ويعقد في أقرب وقت ممكن صكاً دولياً ملزماً لتقديم ضمانات أمن سلبية بلا شروط إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ودعم جهود مؤتمر نزع السلاح للبدء بعمل ملموس في هذا الصدد في أسرع وقت ممكن.

وتعد استراتيجية الصين النووية الموجهة نحو الدفاع عن النفس مترسخة بعمق في ثقافتها العسكرية الخاصة بالتركيز على الحماية الذاتية. ويناصر الشعب الصيني الوئام والسلام، ولديه تقليد دائم وهو النظر إلى الحرب فقط كملجأً أخير. وكما يقول المثل الصيني: “إن حالة الحرب ستقود أي بلد إلى دماره، مهما كانت قوته”. ويعد الحرص على عدم الدخول في حرب جانباً هاماً من ثقافة الصين العسكرية. وهكذا، منذ ظهور الأسلحة النووية، أعلنت الصين بوضوح أن القنابل الذرية لا يمكن أن تنهي حرباً، والتزمت باستراتيجية عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية. ويتمثل موقف الصين في معارضة الحروب النووية ومنعها، والأهم من ذلك، عدم المبادرة ببدء حرب نووية. وثمة مفهوم هام آخر في الثقافة العسكرية الصينية وهو مفهوم “الحرب العادلة”، والذي يعني أنه “يجب أن يكون هناك مبرر قوي للحرب”، وأنها “يجب أن تناصر الحق وتعاقب الباطل”. وقد ساهم

كل ذلك في مبدأ “كسب الحرب بترك العدو يبدأ بالضربة الأولى” في النظرية العسكرية القديمة للصين. وتعد سياسة عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية أيضاً استمراراً لفلسفة “الحرب العادلة”. ولكن ثمة مبدأ هام آخر في الثقافة العسكرية الصينية وهو “فهر العدو بدون قتال”، وهي فكرة استوحاها الاستراتيجي العسكري الشهير سان سو. ويعني هذا المبدأ أنه ينبغي تجنب العنف قدر المستطاع. وينبغي ألا يسعى البلد إلى تحقيق نصر عسكري فقط، وإنما تحقيق نصر سياسي أيضاً، وتحقيق السلام، وكسب قلوب شعبه. ومن المستحيل بالنسبة لبلد ما تحقيق نصر كامل أو تحقيق أهدافه بالسيطرة على جماعة عرقية أو بلد آخر أو القضاء عليهما، والسعي لتحقيق مصالحه فقط. ولا تريد الصين بأن تشهد الكوارث الإنسانية التي سببتها الحرب النووية. وهذا سبب هام آخر لماذا تلتزم الصين بسياسة عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية.

باء - الأسلحة النووية، وتحديد السلاح النووي (بما في ذلك نزع السلاح النووي)، والتحقق

تمارس الصين أقصى درجات التحفظ في تطوير أسلحتها النووية، والتي تتسق مع سعيها لتحقيق الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، وسياستها الخاصة بعدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية، واستراتيجيتها النووية الموجهة للدفاع عن النفس. فقد أعلن الجيل الأول من زعماء الصين صراحة، وهما الرئيس ماوتسي تونغ ورئيس الوزراء شو إن لاي، أن “بلدنا يمكن أن ينتج عدداً صغيراً من القنابل الذرية، ولكننا لا نعتزم استعمالها، ونحتفظ بها فقط كأسلحة دفاعية”. وأصدرا تعليماتهما إلى الإدارات ذات الصلة بالاقتصاد في بحوثها الإنمائية، وعدم إنتاج “عدد كبير للغاية” من الأسلحة النووية، نظراً لأن هذه الأسلحة ستتحول إلى خردة في نهاية المطاف، وأن إنتاج الكثير منها سيصبح عبئاً على البلد. ولم تشارك الصين قط في أي سباق للتسلح النووي بأي شكل من الأشكال مع أي بلد في الماضي، ولن تفعل ذلك في المستقبل. وتعد ترسانة الصين النووية محدودة للغاية في حجمها، ويتم الإبقاء عليها عند المستوى الأدنى المطلوب لأمنها الوطني، وهو ما يمكن الصين من المساهمة بدرجة كبيرة في العملية الدولية لترع السلاح النووي. وقد أغلقت الصين رسمياً قاعدتها الخاصة بالبحث والتطوير في مجال الأسلحة النووية في شنغهاي. وبعد تأهيل هذا الموقع من الناحية البيئية، تم تسليمه إلى الحكومة المحلية.

وتحتفظ الصين بمستوى استعداد معتدل في وقت السلم. وإذا تعرضت الصين لتهديد نووي، فإن قواتها النووية، بناءً على تعليمات من اللجنة العسكرية المركزية، ستصبح على أعلى مستويات التأهب، استعداداً لهجوم نووي مضاد لمنع العدو من استعمال الأسلحة

النووية ضد الصين. وإذا تعرضت الصين لهجوم نووي، فإنها ستشن هجوماً مضاداً صارماً ضد العدو.

وتوضع أسلحة الصين النووية تحت القيادة المباشرة للجنة العسكرية المركزية. وتعلق الصين أهمية كبيرة على ضمان سلامة أسلحتها النووية والمرافق ذات الصلة، والتحكم فيها بشكل فعال، وقد اتخذت تدابير ملموسة في هذا الصدد. وتنفذ مؤسسات الصين ذات الصلة وقواتها الأمامية بدقة نظام مراقبة الأمان، ونظام اعتماد الأفراد العاملين في المجال النووي، وآلية الاستجابة لحالات الطوارئ بالنسبة للحوادث المتعلقة بالأسلحة النووية. وقد اعتمدت الصين تكنولوجيات يُعَوَّل عليها لتعزيز أمان أسلحتها النووية وحمايتها المادية أثناء تخزينها ونقلها والتدريب عليها، واتخذت تدابير خاصة بالأمان لتجنب شن هجمات بغير إذن أو هجمات عارضة، ولضمان الأمان المطلق لهذه الأسلحة. وقد أجرت الصين تحديثاً لأسلحتها النووية لضمان أمان ترسانتها النووية وأمنها وفعاليتها وفعاليتها بصورة حصرية. ولم يقع في الصين قط أي حادث يتعلق بأمن الأسلحة النووية وأمانها.

وتؤيد الصين بنشاط الجهود المتعددة الأطراف لزع السلاح النووي، وقد بذلت جهوداً ملموسة في هذا الصدد.

وتعتقد الصين أنه ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بحسن نية بما عليها من التزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وأن تتعهد علناً بعدم السعي لحيازة الأسلحة النووية بصورة دائمة. وينبغي أن يكون نزع السلاح النووي عملية عادلة ومعقولة تتمثل في التخفيض التدريجي لتحقيق توازن بمستوى أدنى من التسلح. وتتحمل الدول الحائزة لأضخم الترسانات النووية مسؤولية خاصة إزاء نزع السلاح النووي، وينبغي لها أن تكون الرائدة في خفض ترساناتها النووية بصورة جذرية. وعندما تسمح الظروف، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدخل في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. ومن أجل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل كامل وشامل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع، في وقت ملائم، خطة مجددة وطويلة الأجل تتألف من إجراءات مرحلية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية.

وعلى مر السنين، صوتت الصين تأييداً للقرارات الهامة المتعلقة بزع السلاح النووي في الجمعية العامة، مثل تلك المعنونة ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بزع السلاح النووي“؛ و ”نزع السلاح النووي“؛ و ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“؛ و ”عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها“.

وتتوقع الصين من مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ عمله الموضوعي بشأن مواضيع هامة من قبيل نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتؤيد الصين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتستعد بصورة إيجابية لتنفيذها على المستوى الوطني.

وتؤيد الصين مقاصد ومبادئ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكانت من أول البلدان التي وقّعت على هذه المعاهدة. وتتقيد الصين تقييداً شديداً بالتزامها بالوقف الاختياري للتجارب النووية. وتؤيد الصين التأكيد ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبذل كافة الجهود الدولية في هذا الصدد. وقد شاركت الصين في المؤتمرات المتعلقة بتيسير بدء نفاذ المعاهدة، وأيدت بنشاط القرارات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة. وقد دفعت الصين اشتراكها المقررة في حينها وبالكامل للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد قامت الصين بدور إيجابي في جميع أعمال الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تعمل بشكل مطرد على الاستعداد لتنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني. وقد أنشأت الصين وكالتها التحضيرية الوطنية المكلفة بالتنفيذ الشامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واضطلعت الصين بإنشاء ١١ محطة ومختبر خاص بالعناصر المشعة لنظام الرصد الدولي، اكتمل من بينها ٦ محطات اهتزازية، و٣ محطات نويدات مشعة، ومختبر بيجين للنويدات المشعة، وقد استُكمل مركز البيانات الوطنية في بيجين. وأوشكت أعمال التشييد على الانتهاء في إحدى المحطتين دون الصوتين، وتجري الأعمال التحضيرية للمحطة الأخرى. ووفقاً لما نصت عليه الاتفاقية، دخلت محطتا بيجين ولانزو للنويدات المشعة المرحلة الثالثة من التجربة الدولية المتعلقة بالغازات الحاملة. وترسل محطتا بيجين ولانزو للنويدات المشعة بصورة منتظمة بيانات رصد عن جسيمات الهواء إلى الأمانة التقنية المؤقتة. وتخضع محطتا هيلابر ولانزو المعنيتين بالاهتزازات الأولية، وكذلك محطتا بيجين ولانزو للنويدات المشعة لاختبارات وتقييمات قبل اعتمادها.

واضطلعت الصين بدور نشط في المفاوضات بشأن الدليل التشغيلي لعمليات التفتيش الموضوعي وغيره من الأدلة التشغيلية، وكذلك في الأنشطة التي نظمتها أو دعمتها الأمانة التقنية المؤقتة، والتي تهدف إلى تحسين قدرات التنفيذ للدول الموقّعة وقدرات الرصد لنظام

الرصد الدولي. وطورت الصين نظاماً متحركاً للقياس والكشف السريع AR-37، ونظام معاينة وتنقية وقياس غاز الزينون المشع (XESPM)، والذين يمكن استعمالهما في الكشف السريع عن الغازات المنبعثة من التفجيرات النووية تحت الأرض. وسيتم توفير هذه المعدات لاستعمالها في العملية الميدانية المتكاملة للتفتيش الموضوعي في عام ٢٠١٤.

وفي السنوات الأخيرة، دأبت الصين على استضافة الحلقات الدراسية والدورات التدريبية بالتعاون مع الأمانة التقنية المؤقتة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، اشتركت الحكومة الصينية والأمانة التقنية المؤقتة في تنظيم حلقات للتدريب على المعدات بالنسبة للنظام المتحرك للرصد السريع (MARDS) ونظام (XESPM) في شنغهاي وبيجين على الترتيب، شارك فيها عشرة خبراء من تسعة بلدان. وقد أعطت هذه الدورات التدريبية للخبراء صورة أفضل عن المعدات الصينية، مما أتاح للمشاركين في العملية الميدانية المتكاملة في عام ٢٠١٤ الاستفادة من هذه المعدات بالكامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، شاركت الحكومة الصينية والأمانة التقنية المؤقتة في تنظيم حلقة العمل رقم ٢١ للتفتيش الموضوعي في لانزو، وناقش المشاركون الأعمال التحضيرية المتكاملة لعام ٢٠١٤ وساهموا في تيسيرها.

وتؤيد الصين إجراء مفاوضات مبكرة بغية عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وترى الحكومة الصينية أن الحظر الكامل لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى عن طريق عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيسهم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ويعد خطوة هامة نحو الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

وتؤيد الصين دائماً عقد معاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دولياً لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أسرع وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح، استناداً إلى الوثيقة CD/1299، والتفويض الوارد فيها. ويعد مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد لنزع السلاح، أفضل مكان للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتتوقع الصين أن يوافق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل شامل حتى يتسنى الشروع في العمل الموضوعي، بما في ذلك التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتؤيد الصين مقررات مؤتمر نزع السلاح عن ولاية المفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وآلية العمل، والمسائل الأخرى ذات الصلة. وقد شاركت بهمة في جميع الأنشطة المتعلقة بهذه المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح، وتفاعلت بصورة نشطة مع أطراف أخرى في هذا الصدد. وعندما رأست الصين مؤتمر نزع السلاح، نظمت

مناقشات غير رسمية بشأن المعاهدة. وكانت الصين أيضاً لاعباً نشطاً في التنسيق بين الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وبين هذه الدول وبلدان أخرى.

وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت الصين آراءها بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى مكتب شؤون نزع السلاح عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧. وترى الصين أن فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يعمل في إطار الولاية التي حددها قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧. فينبغي أن يناقش المسائل ذات الصلة، ويقدم توصيات، مع الالتزام التام بمبدأ التوافق. وإذا ما اتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج للعمل، فينبغي لفريق الخبراء الحكوميين اختتام أعماله ليقدمها إلى مؤتمر نزع السلاح. والصين ممثلة في فريق الخبراء الحكوميين وحضرت اجتماعاته ذات الصلة بصورة نشطة عن طريق وفودها.

وتجري الصين بصورة إيجابية بحثاً على تكنولوجيات التحقق من تحديد الأسلحة النووية، وأحرزت تقدماً هاماً في تدابير وتكنولوجيات البحوث الخاصة بالتحقق. وتشمل بحوث الصين تكنولوجيات التحقق المتعلقة بتفكيك الرؤوس الحربية النووية، وتوثيقها، وتخزينها، والتخلص من المكونات والمواد النووية، مع التركيز على تكنولوجيا توثيق الرؤوس الحربية والمكونات النووية، وتكنولوجيا حجب المعلومات، وتكنولوجيا الرصد المستخدمة في عملية التفكيك، وتكنولوجيا سلسلة المسؤولية عن التخزين والنقل. وقد تبادلت الصين وجهات النظر مع دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية بشأن تقدمها في مجال البحوث في مؤتمرات الأعضاء الخمسة الدائمين لبناء الثقة.

وقد أنشأت الصين آليات تحقق وطنية من أجل الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك نظام الرصد عن بُعد للتجارب الجوفية للأسلحة النووية، ونظام رصد النويدات المشعة في الغلاف الجوي، ونظام المعاينة والقياس الموضوعي للغاز الخامل، والتي قامت بدور هام في رصد تسرب المواد المشعة من محطة فوكوشيما دايشي للقوى النووية في اليابان، والتجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١١، ضرب زلزال وموجات تسونامي محطة فوكوشيما للقوى النووية، مما تسبب في تسرب هائل للمواد المشعة. وقد استهلكت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الفور عملية لرصد انتشار المواد المشعة حول الكرة الأرضية. وقدمت محطات بيجين ولانزو وشنغهاي لرصد النويدات المشعة في الصين ومختبر بيجين للنويدات المشعة كمية ضخمة من البيانات أثناء فترة الرصد بناء على طلب الأمانة التقنية المؤقتة. وقد ساعدت هذه البيانات الأمانة بدرجة كبيرة على رصد انتشار المواد المشعة في

شرق آسيا وشمال شرق آسيا، وساهمت أيضاً في البحوث عن انتشار الجسيمات والغازات في الغلاف الجوي، وكذلك في تحسين نموذج الانتقال في الغلاف الجوي لغرض التحقق من الحظر الشامل للتجارب.

وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية الثالثة. وقامت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعملية الرصد ذات الصلة. وقدمت محطتا بيجين ولانزو لرصد النويدات المشعة بيانات عن رصد جسيمات النويدات المشعة إلى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لهذا الغرض بصفة مستمرة خلال فترة ممتدة من الزمن.

وتؤيد الصين وتساند بنشاط المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها دولياً، وأجرت بحثاً عن نظام تحقق معقول وفعال من حيث التكلفة يمكن أن يتصدى لشواغل جميع الدول الموقعة، وكذلك علاقة النظام بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وستواصل الصين تكريس نفسها للبحوث بشأن تكنولوجيا التحقق من تحديد الأسلحة النووية حتى يتسنى تيسير العملية الدولية لتحديد الأسلحة النووية.

جيم - الشفافية وتدابير بناء الثقة

تتسم الاستراتيجية والسياسة النوويتين للصين بالاتساق والانفتاح والشفافية. وترى الصين أن الشفافية النووية ينبغي أن تسترشد بالمبدأ الهام لتحقيق "الأمن غير المنقوص للجميع"، وأنه ينبغي للبلدان أن تتخذ التدابير المناسبة على أساس طوعي بما يتفق مع أوضاعها الوطنية ومراعاة أحوالها الأمنية. ومن منطلق هذا المبدأ، بذلت الصين جهوداً كثيرة واتخذت تدابير إيجابية لكفالة الشفافية النووية.

وقد نشرت الصين ثلاثة كتب بيضاء عن تحديد الأسلحة في الأعوام ١٩٩٥، و ٢٠٠٣، و ٢٠٠٥ على الترتيب، والمعنونة: "الصين: تحديد الأسلحة ونزع السلاح"، و "سياسة وتدابير الصين في مجال عدم الانتشار"، و "مساعي الصين من أجل تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار". وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠، أصدرت الصين سبعة كتب بيضاء عن الدفاع الوطني. وفي عام ٢٠١٣، أصدرت الكتاب الأبيض المعنون "العمالة المتنوعة للقوات المسلحة الصينية". وفي جميع هذه الوثائق، أعلنت الصين بوضوح استراتيجيتها النووية، ودور الأسلحة النووية، وسياستها الخاصة بالعمالة، وتطوير قواتها النووية، وقيادة قواتها النووية ومراقبتها، وحالة تأهبها.

وقد اتخذت الصين سلسلة من التدابير الأخرى لبناء الثقة. وتسعى الصين بنشاط لضمان ألا توجه الدول الحائزة للأسلحة النووية أسلحتها النووية إلى بعضها البعض. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أصدرت الصين والاتحاد الروسي بياناً مشتركاً بعدم توجيه أسلحة أحدهما النووية الاستراتيجية نحو الآخر. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، أعلن رئيسا الصين والولايات المتحدة عدم توجيه الأسلحة النووية الاستراتيجية لكل منهما نحو الآخر. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، أصدرت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وهي الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، بياناً مشتركاً أعلنت فيه أنها لن توجه أسلحتها النووية تجاه أي بلد آخر. وفي ٢٠٠٩، أكد رئيسا الصين والولايات المتحدة مجدداً التزامهما بعدم توجيه الأسلحة النووية الاستراتيجية لكل منهما نحو الآخر. وفي العام نفسه، وقّعت الصين والاتحاد الروسي اتفاقاً بشأن الإبلاغ عن إطلاق قذائف تسيارية ومركبات إطلاق فضائية، وهو الاتفاق الذي طبق بصورة جيدة منذ ذلك الوقت.

ولتعزيز الثقة المتبادلة، رتبت الصين زيارات قام بها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع بالولايات المتحدة، وأيك سكيلتون، رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي، وروبرت غبتس، وزير الدفاع، والأدميرال مايك مولن رئيس هيئة الأركان المشتركة إلى مقر قوات المدفعية الثانية لجيش التحرير الشعبي الصيني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وآب/أغسطس ٢٠٠٧، وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، وتموز/يوليه ٢٠١١ على الترتيب. وأنشأت الصين أيضاً خطوطاً هاتفية ساخنة مباشرة بين وزارة الدفاع الوطني الصينية ونظيرتيهما الروسية والأمريكية في عام ٢٠٠٨.

وشاركت الصين أيضاً بنشاط في مؤتمرات الأعضاء الخمسة الدائمين المعقودة في لندن، وباريس، وواشنطن، وجنيف في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على الترتيب، وواصلت الحوار والمشاورات مع الدول الخمس الدائمة العضوية الأخرى بشأن تدابير بناء الثقة وتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وعُقد مؤتمر بيجين للأعضاء الخمسة الدائمين بنجاح في الفترة من ١٤ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وناقشت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة، والتنسيق في تنفيذ نتائج استعراض المعاهدة، وأصدرت بياناً مشتركاً في نهاية المؤتمر. واستضافت الصين أيضاً مناسبة جانبية عامة حضرها مندوبو الأعضاء الخمسة الدائمين وممثلون من المؤسسات الأكاديمية، ومنظمات وسائط الإعلام لتشجيع التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة.

وتتولى الصين قيادة عمل الفريق العامل للأعضاء الخمسة الدائمين المعني بمسرد وتعريف المصطلحات النووية. واستضافت اجتماعين لخبراء الفريق العامل في بيجين في

أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وبذلت جهوداً ضخمة لتشجيع تجميع المصطلحات. وعلى نحو ما اتفق عليه، سيقدم الأعضاء الخمسة الدائمون مسرداً نووياً باللغات الصينية والانكليزية والفرنسية والروسية إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

وتؤدي هذه التدابير إلى زيادة التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة، وتعزيز التوافق، والحد من سوء الفهم، وعلى هذا النحو، فإنها تساعد في الحفاظ على الأمن الإقليمي والعالمي.

دال - مسائل أخرى ذات صلة

ترى الصين أن الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي سيرسي دعامة قوية تركز عليها العملية الدولية لزع السلاح النووي. ولهذا تعتقد الحكومة الصينية أنه ينبغي التخلي عن ممارسة السعي لتحقيق ميزة استراتيجية مطلقة، كما أنها لا توافق على نشر نظم الدفاع ضد القذائف وأشكال التعاون الدولي ذات الصلة التي تخل بالتوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي.

وتشجع الصين بنشاط العملية المتعددة الأطراف للحيلولة دون تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدمت الصين والاتحاد الروسي بشكل مشترك مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي (CD/1839)، ودعتنا بنشاط لإجراء مناقشات في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة. وستقدم الصين والاتحاد الروسي إلى مؤتمر نزع السلاح قريباً مشروعاً منقحاً للمعاهدة. وتؤيد الصين تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. وباعتبار الصين من مقدمي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن هذا الموضوع، فقد حضرت اجتماع فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي، وقامت بدور نشط في صياغة تقرير الاجتماع. وشاركت الصين أيضاً بطريقة بناءة في المناقشات بشأن وضع مدونة قواعد سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي.

ثانياً - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بعدم الانتشار

تعارض الصين بحزم انتشار الأسلحة النووية بأي شكل، وقد امتثلت بدقة لتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وقد انضمت الصين إلى جميع المعاهدات والآليات الدولية المتعلقة بعدم الانتشار النووي، ونفذت بدقة قرارات عدم الانتشار التي اتخذها مجلس الأمن.

وقد وضعت الصين منظومة شاملة من القوانين واللوائح بشأن مراقبة الصادرات النووية، واتخذت تدابير صارمة لضمان تنفيذها الفعال. وكانت الصين تعامل مسألة عدم الانتشار بطريقة تتسم بدرجة عالية من المسؤولية، وكانت تقوم بدور نشط في التسوية السياسية للمنازعات النووية الإقليمية.

ألف - الضمانات

عند انضمام الصين إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٤، تعهدت بالوفاء بالالتزامات المتعلقة بالضمانات بموجب النظام الأساسي للوكالة، وأعلنت في عام ١٩٨٥ عن إخضاع أجزاء من منشآتها النووية المدنية بصورة طوعية لضمانات الوكالة. وفي عام ١٩٨٨، وقّعت الحكومة الصينية "اتفاق جمهورية الصين الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في الصين". وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وقّعت الصين البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة، واستكملت إجراءاتها القانونية الداخلية في آذار/مارس ٢٠٠٢، لتصبح الدولة الأولى الحائزة للأسلحة النووية التي تنفذ البروتوكول الإضافي.

وتدعم الصين الوكالة بنشاط وتتعاون معها في تنفيذ الضمانات. وقد اقترحت ٢٠ منشأة نووية لإخضاعها لضمانات الوكالة، من بينها مفاعلات مبردة بالماء المضغوط ومفاعلات مبردة بالماء الثقيل، ومفاعلات للبحوث، ومفاعلات عالية الحرارة مبردة بالغاز، ومنشأة لإثراء اليورانيوم، وخط إنتاج لعنصر الوقود النووي، منها ستة مرافق اقترح إخضاعها لضمانات الوكالة بعد عام ٢٠١٠. وقد ساعدت جهود الصين، ليس فقط على توسيع تغطية الضمانات في الصين، وإنما ساعدت أيضاً على زيادة القدرات التكنولوجية للوكالة في مجال الضمانات.

وفي عام ٢٠٠٧، انضمت الصين إلى برامج الدعم الخاصة بالدول الأعضاء والتابعة للوكالة، وتولت مسؤولية البحث والتطوير لطرق ووسائل الضمانات. وأوفدت الصين خبراء إلى الوكالة للعمل على أساس طوعي، وانضمت إلى شبكة مختبرات التحاليل التابعة للوكالة، واضطلعت بأنشطة الاعتماد.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على التطوير المهني للموظفين الفنيين العاملين في مجال الضمانات. ففي أواخر عام ٢٠٠٦، أنشأت الصين والوكالة معاً مركز تدريب على الضمانات النووية والأمن النووي، والذي ينظم أنشطة تدريبية على التفتيش في مجال الضمانات، ومخزونات المواد النووية ومراقبتها، ومراقبة الصادرات النووية، وهو ما يعزز القدرات التكنولوجية واحتياجات الموارد البشرية في المجالات ذات الصلة.

باء - مراقبة الصادرات

تراقب الصين وتنظم صادراتها النووية بصورة متشددة، واعتمدت ثلاثة مبادئ واضحة في هذا الصدد، وهي الاستعمال في الأغراض السلمية فحسب، وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم إعادة النقل إلى طرف ثالث دون موافقة مسبقة من الحكومة الصينية.

وفي عام ١٩٩١، أعلنت الحكومة الصينية أنها ستبلغ الوكالة بصفة دائمة بصادرات الصين إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو وارداتها منها فيما يتعلق بأي مادة نووية يزيد وزنها الفعال عن كيلوغرام. وفي تموز/يوليه ١٩٩٣، تعهدت الصين رسمياً بإبلاغ الوكالة طواعية بجميع وارداتها وصادراتها من المواد النووية، وكذلك صادراتها من المعدات النووية والمواد غير النووية ذات الصلة.

وفي أيار/مايو ١٩٩٦، تعهدت الصين بألا تقدم المساعدة، بما في ذلك الصادرات النووية، والأفراد، والتبادل التقني، والتعاون فيما يتعلق بمنشآت نووية لدول غير حائزة للأسلحة النووية ولا تخضع لضمانات الوكالة.

وعملاً بمبدأ سيادة القانون، عملت الحكومة الصينية بصورة مستمرة على تعزيز وتحسين النظام القانوني لمراقبة الصادرات النووية، وضاعفت جهودها لضمان الإنفاذ الفعال لسياساتها الخاصة بعدم الانتشار. ومنذ منتصف تسعينات القرن الماضي، أنشأت الصين بصورة تدريجية نظاماً قانونياً شاملاً لمراقبة صادرات المواد النووية، والبيولوجية، والكيميائية، والقذائف والأصناف والتكنولوجيات الحساسة الأخرى، وكذلك جميع المنتجات العسكرية.

وفي عام ١٩٨٧، أصدرت الحكومة الصينية لائحة الرقابة على الصادرات النووية، وطبقت نظاماً للتصاريح بخصوص المواد النووية. وعينت اللائحة بوضوح الوكالات المكلفة بالإشراف على المواد النووية وإدارتها، وكذلك مسؤولياتها؛ وتدابير الرقابة على المواد النووية؛ والإجراءات المحاسبية المتعلقة بالمواد النووية، وحصر هذه المواد وحمايتها المادية؛ والحواجز والعقوبات ذات الصلة.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أصدرت الحكومة الصينية لائحة الرقابة على الصادرات النووية، والتي تشترط عدم تقديم المساعدة بأي صورة من الصور للمرافق النووية غير الخاضعة لضمانات الوكالة؛ وألا تسلم الصادرات النووية إلا للهيئات التي يعينها مجلس الدولة؛ ولا ينبغي للحكومة تنفيذ نظام لترخيص الصادرات النووية. وتنص اللائحة أيضاً

على نظام أكثر صرامة للإفراج عن الصادرات النووية، وفرض عقوبات مشددة على الانتهاكات، ووضع قائمة شاملة ومفصلة للمواد الخاضعة للرقابة.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، أصدرت الحكومة الصينية أنظمة تتعلق بمراقبة تصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج وما يتصل بها من تكنولوجيات، لتضع بذلك ضوابط صارمة على تصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج وما يتصل بها من تكنولوجيات، مع إنشاء نظام تراخيص للصادرات ذات الصلة. كما وضعت نظاماً لتسجيل المصدرين، وإجراءات لتجهيز الصادرات والموافقة عليها، وعقوبات على الانتهاكات.

وتنص تعديلات القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، على أن تصنيع المواد المشعة والاتجار بها ونقلها بصورة غير مشروعة، تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون الجنائي. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة الصينية أحكامها المتعلقة بضمانات الواردات والصادرات النووية والإشراف عليها، والتعاون النووي مع البلدان الأجنبية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عدلت الصين لوائحها الخاصة بمراقبة تصدير المواد النووية، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عدلت أيضاً لوائحها الخاصة بمراقبة تصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج وما يتصل بها من تكنولوجيات.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبغية تعزيز إدارة الواردات والصادرات النووية، أصدرت الصين قواعد الحكومة لإدارة الضمانات، ونشرت هيئة الطاقة الذرية الصينية والإدارة الوطنية للأمن النووي بالولايات المتحدة بصورة مشتركة الدليل التقني لقوائم مراقبة الصادرات النووية. وفي عام ٢٠١٣، نشرت هيئة الطاقة الذرية الصينية دليل العمل بشأن إدارة الضمانات الحكومية. وقد ساعدت هذه التدابير على زيادة الكفاءة المهنية للموظفين الصينيين المعنيين بمراقبة الصادرات النووية، وتعزيز إنفاذ القانون فيما يتعلق بمراقبة الصادرات.

وفيما يتعلق بالقذائف، اعتمدت الحكومة الصينية في عام ٢٠٠٢ لائحة مراقبة صادرات القذائف والأصناف والتكنولوجيات المتصلة بها. وتتسق قائمة المراقبة الخاصة بها مع مرفق المبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

وفيما يتعلق بنظام مراقبة الصادرات النووية، اعتمدت الصين ممارسات مقبولة دولياً، من بينها تسجيل المصدرين، واعتماد المستعمل النهائي، وكذا الاستعمال النهائي، وإنشاء نظام للتراخيص، وتطبيق مبادئ لأغراض الفحص والمراقبة من منطلق عدم الانتشار النووي كنقطة بداية، واتباع أسلوب رقابي باستخدام القوائم، وتطبيق مبدأ "المراقبة الشاملة".

وانضمت الصين إلى لجنة زنغر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وإلى مجموعة موردي المواد النووية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتضم قوائم المراقبة في إطار لائحة الرقابة على الصادرات النووية، ولائحة الرقابة على صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج، والتكنولوجيات ذات الصلة، جميع البنود والتكنولوجيات المدرجة في قوائم لجنة زنغر ومجموعة موردي المواد النووية.

جيم - الأمن النووي

تفي الصين بشكل دقيق بالتزاماتها الدولية في مجال الأمن النووي. وفي عام ١٩٨٩، انضمت الصين إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وصدقت على تعديل الاتفاقية في عام ٢٠٠٨. وحسنت نظامها الخاص بأمن وأمان المواد النووية للوفاء بمتطلبات الاتفاقية. وشاركت الصين في صياغة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واستكملت إجراءاتها الداخلية للتصديق عليها في آب/أغسطس ٢٠١٠. وتتقيد الصين بشكل صارم بقرارات مجلس الأمن ١٣٧٣، و ١٥٤٠، و ١٨٨٧، وتتخذ تدابير ملموسة لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من اقتناء مواد حساسة. وتؤيد الصين الجهود الدولية المبذولة لتعزيز إدارة المصادر المشعة وتشارك في هذه الجهود، كما تؤيد مدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقواعد السلوك بشأن أمان النظائر المشعة وأمنها.

وتعمل الصين على تحسين تشريعها الداخلي بصورة مستمرة. فقد عدلت لوائحها الخاصة بأمان النظائر المشعة والأجهزة الإشعاعية وحمايتها في عام ٢٠٠٥، ولائحتها الخاصة بإدارة أمان نقل المواد المشعة، والتي بدأ نفاذها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبدأ في ١ آذار/مارس ٢٠١٢ في نفاذ اللائحة التي اعتمدت حديثاً بشأن الإدارة الآمنة للنفايات المشعة. وفي عام ٢٠١٣، أصدرت هيئة الطاقة الذرية الصينية سبعة مبادئ توجيهية، من بينها تلك المبادئ المتعلقة بتجميع الشروط الخاصة بطلبات الترخيص بالمواد النووية، والجرد المادي للمواد النووية، ومراقبة الصادرات والواردات. وتتسق هذه اللوائح مع القواعد الخاصة بحماية المواد النووية أثناء النقل الدولي، والقواعد الخاصة بأمن محطات القوى، وساهمت في تحسين مراقبة الأمن النووي في الصين والإشراف عليه.

وعملت الصين على زيادة مدخلاتها في مجال إدارة أمنها النووي وتحسين هذه الإدارة. فقد أجرت تحليلاً شاملاً للأمن، وفحصاً لمرافقها النووية الداخلية في الفترة الأخيرة، ووضعت خطة للارتقاء بهذه المرافق. وقد استكملت الترجمة الانكليزية - الصينية للسلسلة النووية التي تصدرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما ساعد على زيادة عدد قرائها

واستخدامها في الصين. وزادت الصين أيضاً من مدخلاتها في مجال تطوير الموارد البشرية لأغراض الأمن النووي.

وتتخذ الصين خطوات إيجابية لتدنية استعمال المواد النووية الحساسة. فقد أوقفت الصين تشغيل مفاعلين مصغرين لبحوث اليورانيوم العالي الإثراء بصورة تدريجية، وتعمل على تحويل مفاعل مصغر آخر للبحوث بغية استعمال اليورانيوم المنخفض الإثراء. وقد استكملت المرحلة التجريبية للمشروع، وسيبدأ التحويل الفعلي قريباً.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على البحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الأمن النووي الجديدة. وقد طورت بصورة مستقلة سلسلة من معدات الأمن الجديدة، من بينها نظم للكشف عن المتفجرات ونظم لتحديد النويدات المشعة. وقد وُزعت هذه النظم بنجاح لضمان تأمين مناسبات دولية رئيسية، مثل دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٨ في بيجين، ومعرض شنغهاي العالمي عام ٢٠١٠، ودورة الألعاب الآسيوية في لانزو عام ٢٠١٠.

وكانت الصين لاعباً نشطاً في العملية الخاصة بمؤتمر قمة الأمن النووي، وساهمت في بناء توافق الآراء بين أعضاء المجتمع الدولي بشأن الأمن النووي. وكان الرئيس السابق هو جين تاو على رأس الوفد الصيني إلى مؤتمر قمة واشنطن المعقود في عام ٢٠١٠، ومؤتمر قمة سول المعقود في عام ٢٠١٢ حيث عرض جهود الصين في مجال الأمن النووي. وكان الرئيس شي جين بينغ على رأس وفد توجه إلى مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في عام ٢٠١٤ في لاهاي، حيث شرح بطريقة منهجية موقف الصين من الأمن النووي.

وقد اتخذت الصين تدابير إيجابية لتنفيذ نتائج مؤتمرات قمة الأمن النووي. فقد واصلت تطوير تشريعاتها الخاصة بالأمن النووي الداخلي، وتقدر التعاون الدولي بشأن أمن اليورانيوم العالي الإثراء، وتساعد في تحويل مفاعلها الخاص ببحوث اليورانيوم العالي الإثراء في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتخذ الصين تدابير قوية لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، وتواصل تعزيز القدرات الخاصة بالتفتيش والكشف في منافذ الموانئ. وقد أنشأت مركزاً للتدريب الجمركي لأغراض الكشف عن الإشعاع بالتعاون مع الولايات المتحدة، ونفذت سلسلة من المشاريع التعاونية مع بلدان أخرى، من بينها الاتحاد الروسي وكازاخستان.

وتؤيد الصين بنشاط سلسلة واسعة من الترتيبات التعاونية في مجال الأمن النووي على مستويات متعددة، كما تشارك في هذه الترتيبات. فقد شاركت الصين بنشاط في مختلف الأنشطة في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، بوصفها شريكاً أولاً في المبادرة. وفي عام ٢٠٠٦، انضمت الصين إلى قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الخاصة بالاتجار غير المشروع، وتقاسمت المعلومات والموارد مع بلدان أخرى. وفي عام ٢٠٠٧، وقّعت الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية الترتيب العملي بشأن التعاون في مجال الأمن النووي، وتعاون الجانبان لضمان الأمن النووي في مناسبات من قبيل دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٨ في بيجين. وفي عام ٢٠١٠، وقّعت الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية الترتيب العملي الثاني بشأن التعاون في مجال الأمن النووي بغية توسيع التعاون بين الجانبين في مجالات من قبيل لوائح ومعايير الأمن النووي، والحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية، وبناء القدرة والتدريب، وثقافة الأمن النووي. وفي عام ٢٠١٣، وقّعت الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية الترتيبات العملية بشأن التعاون مع مركز الامتياز الصيني للأمن النووي، بوضع خطة مفصلة للتعاون واستخدام المركز الجديد لأغراض التدريب على الأمن النووي. وعملت الصين أيضاً مع الولايات المتحدة لرفع كفاءة المرافق الأمنية للمراكز الإقليمية لتخزين المصادر المشعة، ووضع نظام مركزي لتخزين عشرات المصادر المشعة العالية الخطورة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقّعت الصين والولايات المتحدة مذكرة تفاهم للتعاون بصورة مشتركة في إنشاء مركز التدريب على الكشف الإشعاعي التابع لهيئة الجمارك الصينية. وبالإضافة إلى تلبية طلب التدريب الداخلي للصين، يوفر المركز أيضاً التدريب لبلدان في المنطقة.

وتقدم الصين المساعدة بصورة نشطة إلى بلدان نامية أخرى في مجال الأمن النووي. ففي السنوات الأخيرة، شاركت الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية في استضافة دورات تدريبية على الأمن النووي وحلقات دراسية عن مواضيع مختلفة. وقدمت الصين أيضاً المساعدة لبلدان في منطقتها من خلال العروض التقنية وتدريب الموظفين. وكانت الصين أحد المساهمين الدائمين لسنوات عديدة في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية تعزيز بناء القدرة في مجال الأمن النووي لبلدان في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. ووهبت الصين أيضاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية معدات للأمن النووي طورهما بصورة مستقلة. وشاركت الصين في مشروع تحويل مفاعل مصغر يعمل باليورانيوم العالي الإثراء في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عام ٢٠١٣، وُضع حجر الأساس لمركز الامتياز في مجال الأمن النووي الذي أقامته الصين بالاشتراك مع الولايات المتحدة، ومن المتوقع استكمال أعمال بناء المركز بحلول عام ٢٠١٥. وسيجهز المركز بمعدات وتكنولوجيا على المستوى العالمي في مجال التحليل النووي، ومعدات اختبار خاصة بالأمن النووي والاستعداد لحالات الطوارئ، وسيصبح أضخم مركز للتبادل والتدريب في مجال الأمن النووي، ومجهز بأكبر مجموعة من المعدات والتكنولوجيات المتقدمة في العالم.

دال - المناطق الخالية من الأسلحة النووية

تحتزم الصين وتدعم دائماً الجهود التي تبذلها البلدان لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو خالية من أسلحة الدمار الشامل، على ضوء الحالة في المناطق التي تتبعها، وبناءً على مشاورات واتفاقات طوعية.

وقد وقّعت الصين وصدقت على جميع البروتوكولات الملحقمة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية والمفتوحة للتوقيع، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبروتوكول الإضافي الثاني والثالث لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، والبروتوكول الإضافي الأول والثاني لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وقد انضمت الصين أيضاً إلى معاهدة أنتاركتيكا، ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ومعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها.

وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، فقد قامت بدور بناء في تسهيل الاتفاق على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وتؤيد الصين أيضاً إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ولا تواجه أي صعوبة موضوعية مع النص الحالي لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وبروتوكولها. وقد أكدت الصين في مناسبات كثيرة استعدادها للنظر في توقيع البروتوكولات المذكورة أعلاه في أقرب وقت ممكن بمجرد فتح باب التوقيع عليها.

وتؤيد الصين إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكذلك أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتأمل أن يتحقق هذا الهدف في وقت قريب. وقد انضمت الصين إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في العديد من دورات الجمعية العامة بشأن قرارات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتؤيد التبكير بعقد مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة.

وتحتزم الصين وضع منغوليا بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأيدت اتخاذ قرارات ذات صلة في مختلف دورات الجمعية العامة. وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت الصين، بالاشتراك مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بياناً تتعهد فيه بتقديم ضمانات

أمنية إلى منغوليا. وفي عام ٢٠١٢، أصدرت الصين والدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بياناً آخر أكدت فيه دعمها من جديد لوضع منغوليا بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وضماناتها الأمنية لمنغوليا.

هاء - الامتثال والمسائل الأخرى ذات الصلة

ظلت الصين تفي بشكل صارم بالتزاماتها ومسؤولياتها ذات الصلة بعدم الانتشار النووي في مختلف المجالات، فهي تلتزم بالقواعد والقرارات المتعلقة بالتزامات عدم الانتشار، والتي اعتمدها وكالات دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على دور معاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وهي تدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن، مثل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتؤيد جهود المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير مفصلة لإزاء الانسحاب من المعاهدة، ووضع شروط مشددة للانسحاب.

واو - المساهمات الأخرى في عدم انتشار الأسلحة النووية

تتصدى الصين لمسألة عدم انتشار الأسلحة النووية بدرجة عالية من المسؤولية، وتشارك بنشاط في التعاون في مجال عدم الانتشار، وتعمل بهمة من أجل تشجيع تسوية المنازعات النووية الإقليمية. وترى الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي اتباع مفهوم جديد للأمن يتسم بالثقة المتبادلة، ويحقق المنفعة المشتركة، والمساواة، والتنسيق، ويرفض ممارسة النفعية والمعايير المزدوجة، ويعزز الطبيعة العادلة والمعقولة وغير التمييزية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ويتصدى لشواغل الانتشار النووي بالطرق السياسية والدبلوماسية ضمن الإطار الحالي للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، تلتزم الصين بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، والمحافظة على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة وفي شمال شرق آسيا، وإيجاد حل سلمي للمسألة عن طريق الحوار والمشاورات. وقد استخدمت الصين قنوات مختلفة للعمل مع جميع الأطراف في المحادثات السادسة بطريقة موسعة ومتعمقة بغية التذكير باستئناف المحادثات.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، ومن أجل الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار، وتشجيع السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ظلت الصين ملتزمة بتشجيع

المفاوضات السلمية، وشاركت بصورة إيجابية في الجهود الدبلوماسية لمعالجة هذه المسألة عن طريق الحوار والمفاوضات. وعن طريق الجهود المشتركة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا وإيران، تم إحراز تقدم كبير في المفاوضات بشأن المسألة النووية الإيرانية على شكل اتفاق في المرحلة الأولى. وقدمت الصين مساهمة طوعية قدرها ١ ٥٠٠ ٠٠٠ يوان للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تنفيذ أنشطة الضمانات والتحقق في إيران في إطار هذا الاتفاق. ويعقد الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وألمانيا وإيران في الوقت الحاضر حولة جديدة من المحادثات. وقد اقترحت الصين خمسة مبادئ من أجل التوصل إلى حل شامل للمسألة النووية الإيرانية، ولقيت قبولاً طيباً من جانب جميع الأطراف الأخرى. وستواصل الصين القيام بدور إيجابي من أجل التوصل إلى حل.

ثالثاً - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

شاركت الصين بنشاط في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي التعاون الدولي في هذا الصدد، وأيدت حق جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتعتقد الصين أنه لا يمكن استخدام الانتشار كذريعة لتقييد هذا الحق. وتعلق الصين أهمية على تعزيز البحث التقني والتطوير الصناعي لغرض استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأصبح لديها ثروة من الخبرة في هذا المجال. وبناءً على ذلك، شاركت الصين بإيجابية في جهود التعاون المتعددة الأطراف وأيدت هذه الجهود لتشجيع تطوير التكنولوجيا النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وقد تحملت التزامات دولية في هذا الصدد.

ألف - تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

تمكنت الصين خلال الخمسين سنة الأخيرة من الارتقاء بصناعتها النووية إلى مستوى يناسب الظروف السائدة في هذا البلد. فقد أقامت بصورة تدريجية نظاماً واسع النطاق للصناعة النووية يشمل توليد القوى النووية، ودورة الوقود النووي، وتطبيقات التكنولوجيا النووية.

وتعتبر الحكومة الصينية تنمية الطاقة النووية أداة هامة لتلبية الطلب على الطاقة، وضمان أمن الطاقة، والتصدي لتغير المناخ، وتسعى لتطوير القوى النووية بكفاءة في إطار مبدأ الأمان أولاً. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت الحكومة الصينية الخطة المعدلة المتوسطة إلى الطويلة الأجل لتنمية القوى النووية (٢٠١١-٢٠٢٠)، بهدف تحقيق ٥٨ مليون كيلوات

من القدرة المنشأة في حالة التشغيل، و ٣٠ مليون كيلووات من القدرة المنشأة تحت الإنشاء بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي مجال القوى النووية في عام ٢٠١٣، بدأ التشغيل التجاري لأول وحدة في محطة نينغده للقوى النووية وأول وحدة في محطة هونغيانغ للقوى النووية. وبدأ تشغيل الوحدتين الخامسة والسادسة في محطة يانغجيانغ والوحدة الرابعة في محطة تيانوان في نفس العام. ويوجد حالياً في الصين ١٧ وحدة للقوى النووية في حالة التشغيل التجاري يبلغ مجموع قدرتها المنشأة ١٤،٧ مليون كيلووات، و ٣١ وحدة قيد الإنشاء بقدرة منشأة تبلغ ٣٣،٥ مليون كيلووات. وتقف الصين في مقدمة العالم من حيث قدرة وحدات القوى النووية قيد الإنشاء، والتي تمثل ٤٤ في المائة من مجموع القدرة قيد الإنشاء حول العالم. وتعد الصين البلد الأسرع نمواً من حيث توليد القوى النووية.

وفيما يتعلق بدورة الوقود النووي، تتبع الصين الدورة المغلقة في تطوير الوقود النووي، وقد طورت إلى حد كبير نظاماً واسع النطاق لدورات الوقود النووي. ويمكن لإمدادات الوقود النووي في الصين تلبية طلب جميع محطات القوى النووية العاملة. وتنتج الصين تقريباً معظم عناصر الوقود المطلوبة لمحطات القوى النووية المحلية. وقد اجتاز المصنع التجريبي لإعادة معالجة الوقود المستهلك، والذي أقامته الصين بصورة مستقلة، تجربة التشغيل، ووقّعت الصين رسالة استفسار مع فرنسا للعمل معاً بشأن مصنع تجاري لإعادة معالجة الوقود المستهلك. وبعد بناء موقعين قرب سطح الأرض للتخلص من النفايات المشعة المنخفضة النشاط والمتوسطة النشاط، تعد الصين في سبيلها لاختيار موقع للتخلص الجيولوجي العميق من النفايات المشعة العالية النشاط.

وبينما تطور الصين القوى النووية المأمونة والتي تتسم بالكفاءة، فإنها تعمل بهمة في مجال البحوث النووية الأساسية، والبحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الطاقة النووية المتقدمة، ونسبة كبيرة من المعدات المحلية الصنع، والإمداد المأمون للوقود النووي، ومعالجة النفايات المشعة والتخلص منها، وتدريب الفنيين النوويين.

وقد تراكمت لدى الصين ثروة من الخبرة في مجال تنمية الطاقة النووية. فقد وضعت عينيتها على التكنولوجيات الحاسمة، وركزت على التنمية المستقلة. وطورت الصين بصورة مستقلة مفاعلات مصغرة تعمل بالمصدر النيوتروني، ومفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم، ومفاعلات مبردة بالماء المضغوط بقدرة مليون كيلووات، وأنواعاً أخرى من المفاعلات النووية. وقد طورت أيضاً تكنولوجيات للحيلولة الثالث من المفاعلات المبردة بالماء المضغوط ذات الأداء المتميز في مجال الأمن والجدوى الاقتصادية، فضلاً عن تكنولوجيات مفاعلات الحرارة

العالية المبردة بالهواء، والتي تحمل خصائص الجيل الرابع من المفاعلات النووية. وتستطيع كل من التكنولوجيتين مساعدة البلدان النامية على تنمية الطاقة النووية. وقد طورت الصين وشيدت وأدارت مفاعيلاً حصوي القاع عالي الحرارة مبرداً بالهيليوم. وقد وصل المفاعل السريع التجريبي إلى المرحلة الحرجة، وبدأ تغذية شبكة الكهرباء في تموز/يوليه ٢٠١١.

والصين على استعداد لتقاسم خبراتها مع البلدان المهتمة بتنمية الطاقة النووية وتزويدها بكل ما تحتاجه من دعم ومساعدة.

وتوجه الصين اهتماماً كبيراً إلى تعاونها مع المجتمع الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لأغراض عدم الانتشار، وقد وقّعت اتفاقات تعاون حكومية دولية مع أكثر من ٢٠ بلداً. وأجرت أيضاً عمليات تبادل واسعة النطاق، وبذلت مساعي تعاونية مع هذه البلدان، بما في ذلك تبادل الموظفين، واستيراد المعدات والتكنولوجيا، وإجراء مبادلات تجارية، وقد حققت جميعها نتائج مفيدة لكل الأطراف.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على تعاونها مع البلدان النامية، وعملت كل ما في استطاعتها لتقديم المساعدة للبلدان الناشئة في مجال القوى النووية والبلدان الأخرى المهتمة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويجري هذا التعاون في إطار الضمانات الصارمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو كجزء من مشاريع التعاون التقني لهذه الوكالة.

وتؤيد الحكومة الصينية بنشاط التعاون المتعدد الأطراف وعمليات التبادل من أجل تشجيع تنمية التكنولوجيا النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ففي آذار/مارس ١٩٩٠، انضمت الصين إلى منتدى التعاون النووي في آسيا. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢، وقّعت الاتفاق التعاوني الآسيوي في مجال التكنولوجيا النووية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقّعت الحكومة الصينية ميثاق المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، صدقت على اتفاق التنفيذ المشترك للمفاعل التجريبي الحراري - النووي الدولي. وفي نفس العام، انضمت الصين إلى الشراكة العالمية للطاقة النووية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، انضمت الصين إلى الاتفاق الإطاري بشأن التعاون الدولي المتعلق بالبحث والتطوير لتنظيم توليد الطاقة النووية من الجيل الرابع. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وقّعت هيئة الطاقة الذرية الصينية الإعلان المشترك بشأن التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفي عام ٢٠١٣، استضافت الصين بنجاح المؤتمر الدولي للهندسة النووية، والمعروف بالدورة الأولمبية، نظراً لأن جدول أعماله يغطي جميع جوانب هذا الموضوع تقريباً. واجتذبت

مؤتمر عام ٢٠١٣ أكثر من ١ ٣٠٠ مهندس وموظف تقني من أكثر من ٣٠ بلداً. وقدم المشاركون المشورة، وتقدموا بمقترحات بشأن مستقبل التنمية في هذا المجال.

باء - المساعدة التقنية المقدمة لدول أعضاء أخرى عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، دعمت الصين أنشطة التعاون التقني التي نظمتها هذه الوكالة وشاركت فيها بصورة إيجابية. وتحرص الصين على سداد اشتراكها في الوقت المناسب وبالكامل لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة كل عام. وفي حين تتلقى الصين مساعدة من الوكالة، فإنها توفر أيضاً قوة العمل، والمواد، والدعم المالي لأنشطة التعاون التقني التابعة للوكالة.

وفي نهاية عام ٢٠١٣، تبرعت الصين بمبلغ ٣٣،٤ مليون دولار أمريكي للوكالة (ستصل مساهمات الصين في التعاون التقني إلى ٣،٤٣ مليون يورو في عام ٢٠١٤)، وقدمت خدمات ١ ٣٠٠ شخص/وقت لدول أعضاء أخرى، واستضافت أكثر من ١ ٤٠٠ موظف تقني من بلدان أخرى للتدريب والقيام بزيارات علمية.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، شاركت الحكومة الصينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عقد المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، مما أعطى دفعة للاتصالات والتعاون في مجال الصناعة الدولية للطاقة النووية، وساهم في التنمية العالمية للطاقة النووية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وقعت الصين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترتيباً عملياً بشأن التعاون في مجال تشييد مصانع نووية مأمونة، سيتولى بموجبه المركز الدولي للتدريب على التشييد في مجال القوى النووية التابع للصين، والذي أنشأته مجموعة الهندسة النووية الصينية، الأنشطة التدريبية الخاصة بالوكالة في مجال تشييد محطات القوى النووية.

جيم - الأمان النووي ومسؤولية الطاقة النووية المدنية

تسير الصين على مبدأ "الأولوية للأمان والجودة" في تنميتها للطاقة النووية، وتطبق في هذا الصدد تدابير أمان صارمة وفعالة. فقد أنشأت نظاماً قانونية ورقابية متكاملة وفعالة خاصة بالاستجابة لحالات الطوارئ فيما يتعلق بالأمان النووي، وكانت تعمل على تحسين البنية الأساسية ذات الصلة. وحتى الآن، احتفظت الصين بسجل أمان طيب لجميع وحدات القوى النووية لديها، مع وصول مؤشرات الأداء الرئيسية إلى المستوى العالمي.

ووضعت الصين نظاماً قانونياً للأمان النووي تقوم بتحسينه بصفة مستمرة. وقد أصدرت الصين ونفذت سلسلة قوانين ولوائح في هذا الصدد، من بينها قانون جمهورية الصين الشعبية لمنع ومراقبة التلوث الإشعاعي، وقانون جمهورية الصين الشعبية لحماية البيئة، ولائحة جمهورية الصين الشعبية لرصد وإدارة أمان المنشآت النووية المدنية، ولائحة جمهورية الصين الشعبية لمراقبة المواد النووية، والأحكام المتعلقة بأمان تصميم محطات القوى النووية. وقد أدرج في البرنامج التشريعي تشريع خاص بأمان الطاقة الذرية والأمان النووي.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على الأمان النووي. ففي أعقاب حادث فوكوشيما النووي، اتخذت الصين تدابير حاسمة لتعليق بناء محطات قوى نووية جديدة، وأجرت فحصاً شاملاً لأمان محطاتها. وفي هذا الصدد، اعتمدت خطة لتعزيز الأمان النووي، ومنع ومراقبة التلوث الإشعاعي خلال الفترة الخمسية الثانية عشرة والأهداف الطويلة الأجل لعام ٢٠٢٠، وخطة أمان القوى النووية، ووضعت شروطاً تقنية لمراعاتها بشكل عام عند تحسين محطات القوى النووية العاملة أو التي قيد الإنشاء. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدرت الصين الشروط التقنية العامة لتحسين محطات القوى النووية بعد حادث فوكوشيما (الصيغة الثالثة)، والتي حددت جملة أمور من بينها شروط تقنية واضحة فيما يتعلق بالقدرة على مراقبة الفيضان. ومعدات لإمداد المياه في حالات الطوارئ والمعدات ذات الصلة، والإمداد المتنقل للقوى وتشكيله، ورصد تجمع الوقود المستهلك، ونظام مراقبة الهيدروجين، وصلاحية ووظيفة مركز المراقبة في حالات الطوارئ، والاستجابة للكوارث الخارجية. وقد أدخلت تحسينات تبعاً لذلك على جميع محطات القوى النووية في الصين. وسيتم تشييد جميع محطات القوى النووية الجديدة وفقاً لأعلى معايير الأمان في العالم، وسيتمتع على جميع الوحدات الجديدة استيفاء معايير أمان الجيل الثالث.

وتعلق الصين أهمية على استمرار الاستعداد اليومي لحالات الطوارئ النووية. فمنذ عام ٢٠٠٣، اعتمدت الصين لائحة جمهورية الصين الشعبية للاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالحوادث النووية وإدارتها، والأحكام المتعلقة بإجراء تدريبات على الاستجابة لحالات الطوارئ بالنسبة للحوادث النووية في محطات القوى النووية.

وبعد حادث فوكوشيما النووي، أصدرت الصين خطة منقحة للطوارئ النووية في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وعززت الترتيبات الهيكلية للاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق استحداث نموذج للإدارة من ثلاث مستويات، وإنشاء عشرة فرق للاستجابة للحوادث النووية. ويبدل مشغلو محطات القوى النووية في الصين كل جهد لنشر المعلومات عن أمان عملياتهم. ولتعميم المعلومات بطريقة أوضح وأكثر شفافية، ولجعل الجمهور أكثر شعوراً

بالأمان، دأب المشغلون على تحسين طرق ووسائل الاتصال الخاصة بهم، بما في ذلك المؤتمرات الصحفية، والنشرات الإعلامية، والتقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، والكتب البيضاء عن تطوير الأمان، وأيام الزيارات المفتوحة. ويعلق المشغلون أهمية أكبر من ذي قبل على توعية الجمهور بالنسبة للقوى النووية، ووضع برنامج واسع النطاق لتثقيف الجمهور عن طريق استخدام وسائل الاتصال الحديثة مثل المدونات المصغرة، و “دعنا نتواصل” (وهي أداة للتواصل الحاسوبي). وهم يضعون في اعتبارهم أيضاً على نحو أفضل التطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المناطق التي تقام فيها مشاريع القوى النووية، بغية مواءمة تطور القوى النووية مع تطور المجتمع المحلي، وبذلك يمكن تهيئة مناخ اجتماعي ملائم لتطوير القوى النووية.

وأجرت الصين في عام ٢٠٠٩ أول تدريب لها على المستوى الرسمي للاستجابة لطوارئ الحوادث النووية.

وظلت الصين تبذل جهوداً متسقة لإنشاء نظام للتعويض عن الأضرار النووية. ففي عام ١٩٨٦، أصدر مجلس الدولة في الصين رد مجلس الدولة على المسؤولية النووية للطرف الثالث، ليلقي بالمسؤولية عن الأضرار النووية بشكل واضح على المشغل. وفي عام ٢٠٠٧، أصدر مجلس الدولة رده على مسألة المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية (والمعروف بالرسالة الرسمية رقم ٦٤)، ليرفع حد التعويض على المشغل إلى ٣٠٠ مليون يوان، وعلى الدولة إلى ٨٠٠ مليون يوان. وينص قانون المسؤولية عن الضرر الذي وضع منذ عام ٢٠١٠ على المسؤولية عن الضرر في حالة وقوع حادث نووي في منشآت نووية مدنية. وتوضح هذه التدابير بصورة كاملة مبدأ الإدارة الموجهة للناس، والتي تتبعها الحكومة الصينية، والتزام الحكومة بالتصدي للمسؤولية عن الأضرار النووية.

دال - المسائل الأخرى ذات الصلة

تعلق الصين أهمية كبيرة على الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية في مجالات أخرى ذات صلة. فقد أجرت بحوثاً واسعة النطاق على استخدام التكنولوجيا في مجالات من قبيل الكشف الصناعي، ومراقبة الهندسة الصناعية، والطب النووي والعلاج بالأشعة، وتشجيع الأغذية والمحاصيل، والإنتاج الحيواني والصحة البيطرية، وتقييم الموارد، والتأريخ الأثري، ورصد التلوث.

وتوجه الصين اهتماماً كبيراً إلى نشر المعارف العلمية عن الطاقة النووية. وقد عملت الحكومة الصينية والمؤسسات التجارية بنشاط لتوعية الجمهور في مجال الأمان النووي،

والسياسات والقوانين واللوائح الخاصة بالطوارئ النووية، والمعارف الأساسية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، وهو ما يساعد على زيادة ثقة الجمهور في أمان الطاقة النووية.
